

أهمية المؤشرات الجغرافية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة
سحر سمير فوزي السيد

أهمية المؤشرات الجغرافية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة

سحر سمير فوزي السيد

مقدمة :

تعد المؤشرات الجغرافية فرع مهم ومميز من فروع الملكية الفكرية ويتم التعامل معها حاليا على أنها رصيد استراتيجي للدول حيث أنها من أهم وسائل حماية الإرث الحضارى والثقافي وأداة قوية لتحفيز الزراعة وتعزيز التنمية الريفية في المناطق الريفية وبخاصة النائية منها وايضا أداة قانونية تسويقية وترويجية للمنتجات الوطنية المميزة مما يشجع علي التجارة و ينعكس بصورة إيجابية علي الإقتصاد ككل.

وينطوى التعريف الأساسي للمؤشرات الجغرافية علي أنها عبارة عن إشارة توضع علي السلع وتحدد منشأها الجغرافي بحيث تكون السمات والخصائص المميزة لهذه السلعة ترجع بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي ، وهذه السمات والخصائص المميزة يمكن أن تكتسبها هذه السلع من البيئة المحيطة والعوامل الطبيعية كالمناخ والتربة مثل زيت الأرجان والجبنة الر克福رد أو تستند إلى ابداع ومهارة العوامل البشرية حيث يتم دمج مهارة وإتقان العنصر البشرى مع الموارد الطبيعية المميزة للمنطقة الجغرافية لينتج منتج يتمتع بصفات فريدة عن غيره في أي مكان آخر مثل الحرف اليدوية وصناعة المنسوجات والفخار .

ونجد أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوعات متعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشقيها الصناعية والأدبية والفنية ، ولكن المؤشرات الجغرافية لم تجد إهتمام الكثير من هذه الدراسات علي الرغم من أهميتها وبخاصة بعد اعتماد إتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة " إتفاق تريبس عام ١٩٩٤ " والذي بدوره أدي الي اتساع نطاق التجارة و ازدياد العلاقات التجارية بين الدول لذلك ظهرت الحاجة الملحة لضرورة حماية المنتجات الوطنية المميزة وبخاصة في الدول النامية من التعدى الخارجى وذلك عن طريق سن قوانين صارمة تحمي هذه الثروات الطبيعية من التعدى سواء في

المواد من ، م 1994 تريبس الفكرية الملكية حقوق من بالتجارة المتصلة الجوانب إتفاقية¹
(٢٢ إلى ٢٤)

الداخل أو الخارج ، حيث إن حمايتها هي حماية للثقافة والتقاليد الوطنية وتعزيز التنمية الريفية في المناطق الجغرافية المميزة ، ونتيجة لذلك أصبحت القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمؤشرات الجغرافية تتطور بوتيرة متسارعة وذلك من أجل إضفاء أكبر قدر من الحماية على المؤشرات الجغرافية .

، وسوف يسלט البحث الضوء علي إظهار دور المؤشرات الجغرافية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة حيث تلعب الزراعة دورًا مهمًا في الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل والحد من الفقر بخاصة في الاقتصاد النامي ، وتظل الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية ، كما أنها تقدم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة للمناطق الريفية لذلك يرى الباحث ضرورة أن تستند البرامج التنموية للمناطق الريفية إلى استهداف تحقيق النمو المستدام للإنتاج الزراعي وينظر إلي المؤشرات الجغرافية على أنها أداة فعالة وذات كفاءة خاصة في البلدان النامية لتحفيز الزراعة وتعزيز التنمية الريفية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الجغرافية وبخاصة النائية منها وأيضًا سوف يستعرض البحث الموقف الحالي لتسجيل المؤشرات الجغرافية في جمهورية مصر العربية .

أهمية البحث :

يتناول البحث قضية مهمة وهي دور المؤشرات الجغرافية كأداة قانونية فعالة لتعزيز التنمية الريفية المستدامة وحماية المنتجات الوطنية الفريدة من نوعها والتي تعتبر ثروات طبيعية غير مستغلة و تستحق الحماية كمؤشرات جغرافية من التعدي والانتهاك وإبراز قيمتها ومميزاتها وتحفيز الزراعة والاحتفاظ بسكان الريف وبخاصة في المناطق النائية ومنع ظاهرة التصحر والهجرة الريفية .

أهداف البحث :

الهدف الرئيسي تسليط الضوء علي دور المؤشرات الجغرافية كأداة قانونية فعالة تهدف إلى تعزيز الانظمة الزراعية والتنمية الريفية .

ويتفرع منه أهداف أخرى :

- تحليل مفهوم وأهمية المؤشرات الجغرافية .
- دراسة طرق الحماية علي المستويين الوطنى والدولى .
- دراسة مدى مقدرة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية علي توفير الحماية القانونية اللازمة للمؤشرات الجغرافية في مصر .
- إستعراض دورالمؤشرات الجغرافية في دفع عجلة التنمية في المناطق الريفية وبخاصة النائية منها في حالة وجود أنظمة قوية لحماية المؤشرات الجغرافية .
- تحديد المعوقات التي نواجهها أمام توسيع نطاق حماية المؤشرات الجغرافية .
- دراسة مدى أهمية الحماية القانونية للمنتجات الزراعية الوطنية المميزة من التعدي وابرار قيمتها ومميزاتها .
- محاولة التوصل لبعض المعايير والتوصيات التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية للريف المصري .

مشكلة البحث :

تتمتع جمهورية مصرالعربية بالكثير من الثروات الطبيعية التي تستحق الحماية كمؤشرات جغرافية وعلى الرغم من أهمية المؤشرات الجغرافية فى كونها أداة تسويقية وتعريفية جيدة للسلع وأداة ضمان للمستهلك أن هذه السلعة تتمتع بخصائص وسمات مميزة تتفق مع توقعاته بالاضافة إلى دورها في تحفيز الزراعة وتعزيز التنمية الريفية المستدامة والحفاظ على الإرث الحضارى والثقافى إلا أن الآلية القانونية للحماية بالاضافة إلى مستوى الوعى بأهمية حماية وتسجيل المؤشرات الجغرافية ما زالت ضعيفة مما يترتب عليه إمكانية تعرضها للتعدي والإنتهاك سواء في الداخل أو الخارج وبالتالي تبرز أهمية وجود نظام قوى ومتكامل للحماية حتى نتجنب تضليل المستهلكين وحتى لا يضر بسمعة المنتج الذى يحمل إسم المؤشرالجغرافى الحقيقى ولتجنب أعمال المنافسة غير المشروعة والإستفادة من الآثار الإقتصادية الإيجابية التي تترتب على مستوى الحماية المتكامل والقوى للمؤشرات الجغرافية ويركز البحث بشكل

أساسى علي دور المؤشرات الجغرافية في تحفيز الزراعة ودعم المناطق الريفية ، هذا الموضوع الذى يحتوي الكثير من المشكلات مثل :

- إنتشار ظاهرة الهجرة الريفية والتصحر بخاصة فى المناطق الريفية الأقل حظاً أو المناطق النائية .
 - عدم إنتشار البرامج التدريبية والتوعوية للمزارعين والمنتجين في المناطق الريفية.
 - عدم إنتشار الوعي الكافى بماهية وأهمية المؤشرات الجغرافية ودورها في دعم المنتجات الزراعية فى مثل هذه المناطق والحفاظ على الثروات الطبيعية وتنشيط الزراعة وزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجغرافية .
- سوف يتناول البحث الاجابة عن التالي ؟

- ١- ماهية المؤشرات الجغرافية وطبيعتها وخصائصها ؟
- ٢- ماهية التنمية الريفية المستدامة ؟
- ٣- ما هي الطرق والوسائل القانونية التي تحمي المؤشرات الجغرافية ؟
- ٤- هل تعزز المؤشرات الجغرافية التنمية الريفية المستدامة؟
- ٥- ما هي معوقات تسجيل المؤشرات الجغرافية فى جمهورية مصر العربية؟

فرضيات البحث :

- ١- الفرضية الرئيسية أن المؤشرات الجغرافية لها دور في تعزيز التنمية الريفية المستدامة .
- ٢- أن المؤشرات الجغرافية وثيقة الصلة بالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للتنمية الريفية .
- ٣- أن نجاح المؤشرات الجغرافية كأداة للتنمية الريفية له آثار ونتائج إيجابية .
- ٤- أن هناك فوائد وتكاليف على حد سواء تتعلق بحماية المؤشرات الجغرافية .
- ٥- نظام المؤشر الجغرافي السليم والصارم قد يؤدي إلى آثار إقتصادية وإجتماعية وبيئية إيجابية خاصة فى البلدان النامية.
- ٦- إنشاء نظام قوى للمؤشرات الجغرافية قد يعمل بمثابة محرك لتعزيز

مرونة النظم الزراعية المحلية وتوسيع نطاق العمليات التي تساعد على تحقيق التنمية الريفية وتعزيز الربحية الزراعية مما يؤدي إلى تحفيز التنمية الريفية المستدامة. ولتحقيق هذه الفرضيات وأهداف البحث يجب إظهار دور وأهمية المؤشرات الجغرافية من النواحي الآتية :

أولاً : الناحية الاقتصادية:

- المؤشرات الجغرافية تعطي قيمة مضافة للمنتجات الزراعية .
- المؤشرات الجغرافية هي أداة فعالة وذات كفاءة من الناحية التسويقية والترويجية .

الناحية الاجتماعية:

- المؤشرات الجغرافية تشجع على خلق الشبكات الاجتماعية والتعاون بين أصحاب المصلحة .
- المؤشرات الجغرافية مرتبطة بالحفاظ على الإرث الحضارى والثقافى .
- المؤشرات الجغرافية مرتبطة بالعمالة المستدامة وتساعد على القضاء على ظاهرة التصحر والهجرة الريفية .

ثالثاً : من الناحية البيئية :

- المؤشرات الجغرافية مرتبطة بالتنوع البيولوجى .
- إظهار أن المؤشرات الجغرافية مرتبطة بالمعايير البيئية .
- إظهار أن المؤشرات الجغرافية تشجع أساليب الإنتاج المستدام بيئياً .

منهجية البحث :

إن الإسلوب المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلى ، حيث تم تحليل النصوص القانونية المنظمة للمؤشرات الجغرافية فى جمهورية مصر العربية واستقراء ما بها من أحكام وتم استعراض أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية كاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية التريبس واتفاق لشبونة وذلك بهدف الإستفادة مما وصلت إليه تلك الأحكام لإضفاء أكبر قدر من الحماية على هذا الفرع المهم من فروع الملكية الفكرية، ومن ثم محاولة معالجة ما ورد بالقواعد المنظمة لهذا الفرع في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصرى إستناداً إلي بعض المعايير والتوصيات الإسترشادية التي يمكن أن تساعد على وجود نظام متكامل للمؤشرات الجغرافية ورفع مستوى الحماية مما يساعد على تحقيق المردود الإيجابي للمؤشرات

الجغرافية من الناحية الاجتماعية وتحقيق التنمية الريفية والذي ينعكس بدوره ايجابياً على الإقتصاد ككل فى المستقبل .

خطة البحث :

المبحث الأول : ماهية المؤشرات الجغرافية
 للاب الاول : تعريف المؤشرات الجغرافية مع ذكر امثلة
 للاب الثاني : خصائص وأهمية المؤشرات الجغرافية
المبحث الثاني : حماية المؤشرات الجغرافية
 للاب الاول : صور التعدى وطرق حماية المؤشرات الجغرافية
 للاب الثانى : الحماية طبقا للقانون المصري والاتفاقيات الدولية
المبحث الثالث : التنمية الريفية المستدامة
 للاب الاول : ماهية التنمية الريفية المستدامة
 للاب الثاني : العلاقة بين المؤشرات الجغرافية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة

المبحث الاول : ماهية المؤشرات الجغرافية

المطلب الاول : تعريف المؤشرات الجغرافية مع ذكر امثلة :

المؤشرات الجغرافية: هى إحدى فروع الملكية الصناعية المهمة والمميزة وينطوى التعريف الاساسي لها على أنها عبارة عن إشارة توضع على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد ولها صفات أو سمعة أو خصائص أو جودة معينة ترجع بشكل أساسى إلى ذلك المنشأ أى يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين المنتج والمنطقة الجغرافية التي ينتمي اليها ، وهذه السمات والخصائص المميزة يمكن أن تكتسبها هذه السلع من البيئة المحيطة والعوامل الطبيعية كالمناخ والتربة أو تستند إلى إبداع ومهارة العوامل البشرية حيث يتم دمج مهارة وإتقان العنصر البشرى مع الموارد الطبيعية المميزة للمنطقة الجغرافية أو مزيج من هذين العاملين لينتج منتج يتمتع بصفات مميزة عن غيره في أى مكان آخر .

- مفهوم المؤشرات الجغرافية طبقا للقانون المصري :

لم يعرف ثمة تنظيم قانوني فى جمهورية مصر العربية للمؤشرات الجغرافية بشكل صريح إلا مع صدور قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية

حقوق الملكية الفكرية وذلك بالمواد (١٠٤ الي ١١٨) ١ ، وذلك بالباب الاول من الكتاب الثاني منه " مع الاخذ فى الإعتبار الإتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مصر والتي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر حماية المؤشرات الجغرافية " وذكرت المادة ١٠٤ من هذا القانون تعريف المؤشر الجغرافي على إنه إشاره توضع على سلعة معينة وتحدد منشأها الجغرافي بحيث تكون السمات والخصائص المميزة لهذه السلعة والمؤثرة في ترويجها ترجع بصورة أساسية الى منشأها الجغرافي ٢ ، وهذه السمات والخصائص المميزة يمكن أن تكتسبها هذه السلع من البيئة المحيطة والعوامل الطبيعية كالمناخ والتربة أو تستند إلى ابداع ومهارة العوامل البشرية حيث يتم دمج مهارة وإتقان العنصر البشري مع الموارد الطبيعية المميزة للمنطقة الجغرافية لينتج منتج يتمتع بصفات مميزة عن غيره في أي مكان آخر مثل الحرف اليدوية وصناعة المنسوجات والفخار، وقد اشترط المشرع المصري لمنح حماية مؤشر جغرافي من الخارج داخل مصر أن يكون قد اكتسب الحماية القانونية أولاً في بلد المنشأ التي ينتمى إليها ، ويعتبر هذا الشرط منطقي حيث إنه إذا لم يتمتع المؤشر الجغرافي بالحماية القانونية داخل بلد المنشأ الخاصة به فما هي الحاجة لطلب التمتع بالحماية داخل جمهورية مصر العربية ٣ .

ومن أمثلة المؤشرات الجغرافية :

أولاً : المؤشرات الجغرافية التي تكتسب صفاتها المميزة من البيئة المحيطة والعوامل الطبيعية :

كالمنتجات الزراعية والغذائية التي تستمد صفاتها المميزة من مكان نشأتها وإنتاجها وتتأثر بالعوامل البيئية والطبيعية الخاصة بمنشأها الجغرافي

١ قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ، منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر،

بتاريخ ٢-٦-٢٠٠٢ .

٢ راجع المادة ١٠٤ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

٣ سميحة القليوبي ، الملكية الصناعية ، الطبعة العاشرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٦٦٩

مثل المناخ والتربة والأمطار فينتج منتجات تتميز بصفات وخصائص لا يوجد مثلها في مكان آخر ومن الأمثلة على ذلك :

١- زيت الأرجان او الأرغان المغربي^١

إن إنتاج هذا الزيت هو جزء أساسي من النظام الإقتصادي والثقافي المغربي واستخدامه في المطبخ المغربي التقليدي وأيضا للعناية بالبشرة والشعر والأظافر مستمر منذ قرون في المغرب ، يتم تقديم العسل وزيت الأرغان للضيوف كعلامة على الترحيب وقد اكتسب شعبية كبيرة في أجزاء أخرى من العالم في السنوات الأخيرة وخاصة بعد تسجيله كمؤشر جغرافي للمغرب ويستخرج زيت الأرغان من لوز شجرة الأرغان وهو شجر نادر يتواجد بشكل كبير جداً في المغرب وخصوصاً بجنوب غرب المغرب و يُعمر أكثر من ٢٠٠ سنة ويتميز هذا الزيت الإستثنائي بإحتواءه على مجموعة من العناصر المفيدة مثل حمض الأوليك بالإضافة إلى الأوميغا ٦ والأوميغا ٩ وفيتامين E وغيرها الكثير من العناصر والخصائص المميزة والتي جعلت هذا الزيت يطلق عليه (الذهب السائل) ويُستعمل هذا الزيت لدى عائلات البربر منذ الولادة و حتى الكبر حيث استخدموه تقليدياً لحماية الجلد من الظروف المعيشية والبيئية القاسية في الصحراء الحارة والشمس والرياح القوية وعملية قطف فاكهة الأرغان يقوم بها فقط نساء البربر وتتوارث النساء عملية القطف هذه من الأمهات والأجداد و يحافظن على هذه التقاليد حتى يومنا هذا والحصول على زيت الأرغان هو عملية تتطلب جهداً بدنياً كبيراً ويكفي أن نذكر أن لتراً واحداً من الزيت يتطلب جمع ما يقرب من ٢٥-٣٠ كجم من الفاكهة منها والتي ينتج عن كسرها ٢ كجم فقط من البذور وعادةً ما تستغرق العملية برمتها ما يصل إلى ثلاثة أيام .

¹ Ž. Maleš, Gj. Mišković, M. Bojić, I. ýurak: Arganovo ulje, Farmaceutski glasnik 74, January 2018, Article in Farmaceutski Glasnik .

Available at : <https://www.researchgate.net/publication/330481390>

وتمر عملية التصنيع واستخلاص الزيت بالعديد من المراحل:

- يبدأ إنتاج الزيت بجمع الثمار حيث يتم جمع الثمار الناضجة يدويًا بين شهري يونيو وأغسطس من كل عام وتستغرق هذه العملية أحيانًا شهرًا ثم يتم تجفيفها تحت أشعة الشمس لأسابيع .
- يتم تكسير قلب الفاكهة لاستخراج لوز الأركان منها ويعتبر هذا العمل شاقًا جدًا إذ يتم تحصيل ما بين ١ كجم و ١,٥ كجم من اللوز لكل يوم عمل .
- يتم بعدها سحق اللوز يدويًا بواسطة عجلة طحن حجرية دوارة "حجر الرحي" حتى تصبح عجينة " كتلة زيتية " .
- تُخلط العجينة "الكتلة الزيتية" مع الماء وتفرك ويتم الضغط عليها يدويًا لاستخراج الزيت منها و يستخرج ٧٠% من الزيت بهذه الطريقة اليدوية.
- بعد الضغط اليدوي، يترك المستحلب في حالة سكون بحيث يتم فصل الماء عن الزيت و يسمى هذا الإجراء بالتصفيف .
- يتم تعبئة الزيت الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة بعد تصفيته من خلال الأقمشة أو المناخل المناسبة ، في زجاجات لبيعها في الأسواق المحلية أو لإستخدامها على الفور والجزء المتبقى والذي أصبح الآن معجونًا جافًا إلى حد ما يستخدم لتغذية الحيوانات لأنه غنى بالمواد المغذية ، ولهذا الزيت العديد من المميزات والإستخدامات نذكر منها على سبيل المثال :
- يستخدم للتدليك وعلاج الأمراض الجلدية مثل جدري الماء والأكزيما وحب الشباب و لكبار السن يساعد على الحماية من الروماتيزم .
- يستخدم للنساء الحوامل حيث يساعد على ترطيب الجلد و حمايته من التشقق .
- يُستعمل زيت الأركان أيضًا في المطبخ المغربي التقليدي بكثرة لتحضير المأكولات المغربية الشعبية.
- كما يستخدم لخواصه التجميلية والعلاجية حيث يعمل على تجديد البشرة وترطيبها فهو مثالي للبشرة الجافة ويدخل في صناعة مستحضرات التجميل المختلفة .
- مضاد للاكسدة و يساعد على محاربة ترهل البشرة و يستعمل أيضا للعناية بالأظافر وإصلاح الشعر التالف .

٢- الجبن الركفوردي (الجبن الأزرق)^١ :

تعد ROQUEFORD هي أقدم تسمية منشأ محمية للجبن وهي واحدة من شعارات فن الطهو الفرنسي على مستوى جميع أنحاء العالم فتتميز هذه الجبن بالأصل الإقليمي المضمون والطعم النموذجي الذي ينتمي إلي بلد المنشأ فقط ويشير اسم ركفوردي إلى جبن يتميز باللون الأزرق ويتم إنتاجه وتصنيعه في منطقة في جنوب غرب فرنسا بالقرب من بلدية ركفوردي وتتميز هذه المنطقة بثقافة ودراسة مشتركة حول إنتاج حليب الأغنام الناتج عن تقليد زراعي رعوي عمره قرون ويتم تصنيعه من حليب الأغنام من سلالة "لاكون" حيث تخرج قطعان الأغنام في الأيام المشمسة ويتم الإهتمام بتغذيتها والإهتمام بها بشكل كبير وهذا الجبن الناتج من حليب الأغنام الخام يتميز بأنه ذو قوام متجانس ومتناسك ، وبه خطوط زرقاء ، ويتسم بنكهة متميزة للغاية ومذاق قوي ، وله رائحة عفن طفيفة .

وتمر عملية التصنيع بالعديد من المراحل :

- يتم حلب الأغنام مرتين في اليوم ويتم جمع الحليب كل ٢٤ ساعة لتحويله إلى جبن .
 - قبل تصفية الجبن الخام يضاف إليه فطر البنسيلين من خلال ثقب صغيرة
 - ويترك الجبن ما لا يقل عن ١٤ يومًا في كهوف طبيعية في سفوح المنحدرات الجيرية في المنطقة.
 - ويستمر تخمير الجبن خارج الكهوف الطبيعية لفترة لا تقل عن ٩٠ يومًا من تاريخ تصنيعه.
- وترجع السمات الفريدة والمذاق الغني الذي يميز الجبن الركفوردي إلى خصائص حليب الأغنام الخام والمأخوذ من سلالات الأغنام الأصلية التي تتعدى طبقًا للتقاليد السائدة في هذه المنطقة الجغرافية وكذلك إلى

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، المؤشرات الجغرافية: مقدمة، منشورات الويبو، ٢٠١٨ & وللاطلاع

علي المصدر يرجى الرجوع الي الروابط التالية :

available at : www.inao.gov.fr & www.roquefort.fr

الطبيعة والظروف المناخية من ماء وهواء وخصائص الكهوف التي يتخمر فيها الجبن والتي تتميز بصخور ذات صفات مميزة منحتم صفات تهوية إستثنائية بالإضافة إلى الخبرات التقليدية للمصنعين والمنتجين في كل مرحلة من مراحل عملية تصنيع الجبن .

ثانيا : المؤشرات الجغرافية التي تكتسب صفاتها من مهارة وإتقان العنصر البشري في المنطقة الجغرافية :

لا يقتصر الإنتفاع بالمؤشرات الجغرافية على المنتجات الزراعية والغذائية فقط بل يمتد أيضا ليشمل المنتجات الصناعية التي تعتمد عادةً على مهارة العنصر البشري في المنطقة الجغرافية مثل الدقة والإتقان ومهارات التصنيع المعينة المتأصلة والقائمة على التقاليد التي تتميز بها المنطقة الجغرافية كالصناعات الحرفية او القائمة على الصناعات اليدوية باستخدام موارد محلية طبيعية وبالتالي حماية الإرث الثقافي وتنمية المجتمعات ومن الأمثلة علي ذلك :

- الساعات السويسرية :¹

سمعة الساعات السويسرية لا مثيل لها في جميع أنحاء العالم حيث تتميز بالإتقان والجودة التي لا تشوبها شائبة والبراعة الجمالية والإبتكار التقني ويعكس المؤشر الذي صنعه سويسرا كل هذا وأكثر حيث تضمن للمستهلك الخيار الأفضل في البحث عن ساعة عالية القيمة ولأن العلامة السويسرية الصنع هي المرجع الحقيقي الوحيد في عالم صناعة الساعات فكان لابد من حماية حازمة فتم الاعتماد على معايير يحددها القانون فأصبح في الوقت الحالي يتم تحديد الشروط التي تنص على ما إذا كانت الساعة تتمتع بالمعايير المطابقة والتي يمكن اعتبارها مؤشر جغرافي أم لا بموجب مرسوم اتحادي .

، ووضع تسمية "سويسري" أو التعبير الأكثر شيوعاً "صنع في سويسرا" على

سويسرا" أو "سويسري" للساعات، الصادر في ٢٣ " المرسوم المنقح الذي ينظم استخدام تسمية ¹ ، وللمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي الموقع الرسمي لصناعة الساعات. 1971ديسمبر ، WWW.FHS.CH : السويسرية على الرابط التالي

الساعات يعنى أن الساعة صنعت وفقاً للتقاليد والخبرات ومعايير الجودة فى مجال صناعة الساعات السويسرية والتي تتمتع بشهرة واسعة فى جميع أنحاء العالم ، ولقد صدر مرسوم المجلس الفيدرالي بشأن تنظيم إستخدام تسمية " صنع فى سويسرا او سويسري " بالنسبة للساعات الصادر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ وُنقح جزئياً فى ١٧ يونيو ٢٠١٦ بناء على طلب قطاع صناعة الساعات ووفقاً لإتحاد صناعة الساعات السويسرية وذلك من أجل تعزيز حماية المؤشر الجغرافي والهدف الأساسي وراء ذلك هو ضمان رضاء المستهلك الذي يتوقع حين يشتري ساعة مصنوعة فى سويسرا أن تكون مطابقة لجودة وسمعة صناعة الساعات فى سويسرا وأنها تشتمل على قيمة مضافة عالية بفضل منشأها السويسري، ووفقاً لهذا المرسوم يمكن إستخدام المؤشر الجغرافي "صنع فى سويسرا " أو "سويسري" على الساعة فى الحالات التالية :

- إذا تم إعداد وتجهيز التقنيات الخاصة بالساعة والمحرك الخاص بها فى سويسرا.
- إذا كانت الساعة و المحرك الخاص بها تم تصنيعهم فى سويسرا.
- إذا كان الصانع يتولى عملية المراقبة والتفتيش النهائية على الساعة والمحرك فى سويسرا لضمان الجودة.
- إذا كان ما لا يقل عن ٦٠ فى المائة من تكاليف التصنيع متكبدة فى سويسرا.

المطلب الثانى: خصائص وأهمية المؤشرات الجغرافية

وسوف يتم تقسيمه إلى فرعين :

الفرع الاول : خصائص المؤشرات الجغرافية :

تتمتع المؤشرات الجغرافية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من فروع الملكية الفكرية ولعل أهمها ما يلى :

١- إقليمية المؤشرات الجغرافية :

¹ WIPO, Geographical Indications and the Territoriality Principle, 2002, 1

عندما يتم الحصول على الحماية القانونية لمؤشر جغرافي معين في دولة ما طبقاً للقوانين المعمول بها فإنه يكون محمي في هذه الدولة فقط دون غيرها ولذلك يمكن حماية المؤشر الجغرافي في الخارج ولكن بعد حمايته في بلد المنشأ أولاً كشرط أساسي للحصول على الحماية في الخارج وذلك من خلال الحصول على الحماية المباشرة في النظام القانوني المعنى أو عبر إبرام الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية بين الدول أو عن طريق أنظمة التسجيل الدولية كنظام لشبونة .

٢-وجود ارتباط بين المنتج وأصله الجغرافي كشرط لمنح الحماية كمؤشر جغرافي:

لا يمكن منح الحماية لمنتج كمؤشر جغرافي إلا إذا كان هذا المنتج يتميز بسمات وصفات وسمعة معينة ترجع بشكل أساسي إلي منشأه الجغرافي ونتيجة لذلك تخضع المؤشرات الجغرافية لرقابة مستمرة للتأكد من استمرار مستوى الجودة واستمرار ارتباط السمات والخصائص المميزة بالأصل الجغرافي للسلعة .

٣-لا يسقط الحق بمرور الزمن في الملك العام:

فالمؤشر الجغرافي المسجل محمي بدون أى قيود زمنية وهذا يعنى أن الحماية ستظل صالحة بدون الحاجة إلى التجديد طالما استمر المؤشر الجغرافي محافظاً على صفاته المميزة التي ترجع بشكل أساسي إلى منشأه الجغرافي وايضا إذا لم يتم إلغاء تسجيله، وعلى الرغم من أن الحماية الأبدية للمؤشر الجغرافي هي الأصل العام وهي التي تتفق مع مفهومه وطبيعته إلا أن بعض القوانين تنص على حماية مؤقتة والتي تكون في الغالب مدة عشر سنوات قابلة للتجديد بعد ذلك .

٤-المؤشرات الجغرافية هي حق جماعي:

خلافًا لحقوق الملكية الصناعية الأخرى التي يمكن أن تكون ملكيتها لفرد ، تمنح المؤشرات الجغرافية حق جماعي باستخدام المؤشر الجغرافي لكل المنتجين التابعين لمنطقة جغرافية معينة والذين يمثلون للضوابط المحددة وذلك بعد التقدم بطلب للحصول على ترخيص باستخدامه من السلطة المختصة ولا يتم منح حق حصري لمنتج دون غيره من

Available at:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/sct/en/sct_9/sct_9_5.pdf

المنتجين في ذات المنطقة الجغرافية .

٥ - عدم قابلية الحق على المؤشر الجغرافي للتصرف :

الحق على المؤشر الجغرافي المسجل ليس محلاً للتنازل أو النقل أو الترخيص أو الإمتياز أو الرهن أو أى اتفاق آخر من هذا القبيل خلافاً لطبيعة حقوق الملكية الصناعية الاخرى .

٦ - عملية تسجيل المؤشرات الجغرافية اختيارية وليست إجبارية :

ولكن بالطبع يفضل تسجيلها وهذا ما تأخذ به غالبية الدول وذلك للحصول على الحماية القانونية المقررة لها فى حالة وقوع أى اعتداء عليها سواء فى الداخل أو الخارج .

الفرع الثانى : أهمية المؤشرات الجغرافية :

نستعرض أولاً أهمية المؤشرات الجغرافية بشكل عام كفرع مهم ومميز من فروع الملكية الفكرية فهى ليست أداة تجارية أو قانونية فقط ، ولكنها متعددة الوظائف فهى تمثل شكل من أشكال تمايز السوق فى التجارة العالمية وكوسيلة لتعزيز وتقييم الهوية المحلية وكوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي وشكل متكامل من أشكال التنمية الريفية التى يمكن أن تعزز بقوة المصالح التجارية والاقتصادية والقيم المحلية وفى نفس الوقت داعمة للثقافة وتشجع على تحسين جودة العمالة الريفية ، ومن الناحية الاقتصادية والتجارية فهى تضع ضوابط ومعايير للجودة وإمكانية التتبع وسلامة الأغذية وبالتالي تعزيز فكرة التكامل الريفى ، ويُنظر الآن إلى المؤشرات الجغرافية بشكل متزايد على أنها فرصة فى العديد من البلدان التى تتمتع بسمات مادية وثقافية فريدة يمكن ترجمتها إلى تمايز فى المنتجات وهذه الأصول المادية والثقافية تشكل فى الأساس خصائص إعطاء القيمة التى تُبنى عليها المؤشرات الجغرافية ويشير المؤشر الجغرافي إلى ارتباط وثيق ليس فقط بين منتج ومكان منشأه المحدد ولكن أيضاً بأساليب إنتاجه الفريدة وصفاته المميزة ، ويوجد حالياً أكثر من ١٠٠٠٠ مؤشر جغرافي محمى فى العالم تقدر قيمتها التجارية بأكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي مثل " شاي دارجيلنغ ونبيذ بوردو وجبن بارميجيانو ريجيانو وبطاطس أيداهو و... " ، ومع ذلك فإن الكثيرين مازالو غير معروفين وغالباً

ما يكونون غير محميين¹.

وسوف نستعرض الأهمية بشكل من التفصيل :

١ - حماية المستهلكين والمنتجين :

فالمؤشرات الجغرافية تحدد منشأ سلعة ترتبط خصائصها المميزة بمنشأها الجغرافي فبالتالي تحمي المستهلك من التضليل وتضمن له جودة المنتج بالموصفات التي يتوقعها وهناك دراسة أجراها الإتحاد الأوروبي أشارت إليها المفوضية الأوروبية على المستهلكين فى عام ١٩٩٩ وكانت نتائج الدراسة أن ٤٠ ٪ من المستهلكين على استعداد لدفع زيادة ١٠ ٪ للمنتجات المضمونة المنشأ ، وقد تم اختبار موقف المستهلكين تجاه السلع التى تحمل علامة مؤشر جغرافى من خلال استطلاعات للرأى فى الدول الاعضاء فى الإتحاد الأوروبى وأظهرت أن المستهلكين يطالبون ويفضلون المنتجات عالية الجودة وذات المنشأ المضمون^٢

، وايضا تحمى مصالح المنتجين المعنيين ضد المنافسة غير المشروعة لارتباط المنتج بمكان نشأته وبالتالي يكون من الصعب أن ينسب إلي مكان آخر أو منتجين آخرين إذا كان يتمتع بالحماية القانونية كمؤشر جغرافى .

٢ - تعزيز التنمية الريفية:

تعتبر المؤشرات الجغرافية أداة قانونية مهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المناطق الجغرافية الريفية وبخاصة المناطق النائية منها أو المهمشة حيث تعطى المؤشرات الجغرافية قيمة مضافة

¹ Daniele Giovannucci - Tim Josling - William Kerr - Bernard O'Connor - May T. Yeung , (2009, January), Guide to Geographical Indications – Linking Products and Their Origins, International Trade Centre , (P2)

Available at : <https://www.researchgate.net/publication/260001725>

² 1Case 12–74 Commission of the European Communities v the Federal Republic of Germany, European Court Reports 1975 - 00181– Sekt, para. 7.

Available at: <https://eur-lex.europa.eu/legal>

للمنتجات الخاصة بالمنطقة الجغرافية والتي تتسم بصفات وخصائص مميزة وتعمل على تحفيز الزراعة فى مناطق الإنتاج وتعميق العلاقات الإجتماعية وأيضًا تضمن توفير دخل مستقر ومناسب لسكان تلك المنطقة من خلال توفير فرص عمل مما يعنى حياة كريمة لهم والقضاء على ظاهرة التصحر والهجرة الريفية ونتيجة لذلك سيعمل سكان المنطقة على تنميتها وتطويرها .

٣- المؤشرات الجغرافية كأداة للحفاظ على المعارف التقليدية وأشكال

التعبير الثقافى :

على الرغم من أن المؤشرات الجغرافية لا تحمى المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافى بشكل مباشر إلا أنها تسهم بشكل غير مباشر فى حمايتها بطرق عديدة حيث تعترف المؤشرات الجغرافية بالأهمية الثقافية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافى التقليدى فنجد أن المنتجات الحرفية التى تحمل إشارة مؤشرجغرافى غالباً ما تكون ناتجة عن معارف وتقاليد توارثتها الأجيال فى المنطقة الجغرافية وينطبق ذلك بشكل كبيرعلى الحرف التقليدية اليدوية المصنوعة باستخدام موارد طبيعية بالإضافة الى مهارة وإتقان العنصرالبشرى واتباع الطرق التقليدية فى الإنتاج والتى تكون مستمدة من المنشأ الجغرافى، وأيضًا تتفق مع المعارف التقليدية فى تقديمها حماية زمنية غيرمحدودة طالما احتفظ المؤشرجغرافى بجودته وسماته المميزة المرتبطة بمنشأه الجغرافى ولم يصبح المؤشرجغرافى مصطلح عام ، وبذلك فهى تساعد على صون المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافى للأجيال القادمة كما أن القيمة المضافة التى يحققها المؤشر الجغرافى فى المنطقة الجغرافية تجعل المنتجين أقل انجذابًا لاستبدال الأساليب التقليدية بأساليب اخرى قد تكون أقل تكلفة مما يعنى الإبقاء على الطرق التقليدية المتوارثة ويمكن أيضًا أن تمنح المؤشرات الجغرافية الحماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافى التقليدى من الممارسات التجارية المضللة والمخادعة ويمكنها أيضًا أن تفيد المجتمعات المحلية الاصلية من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية

وتيسير العمليات التجارية القائمة على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتزود المؤشرات الجغرافية المجتمعات المحلية الأصلية بالوسائل اللازمة لتمييز منتجاتها وتسهيل عملية تسويقها، ومن ثم تحسين وضعها الإقتصادي.¹

٤- المؤشرات الجغرافية هي أداة تسويقية وترويجية :

تعمل المؤشرات الجغرافية كأداة قانونية ذات كفاءة عالية في تسويق وترويج المنتجات حيث إن وجود إشارة المؤشر الجغرافي على المنتج تعنى أن هذا المنتج ينتمى إلى منطقة جغرافية محددة ويتمتع بمجموعة من السمات والخصائص المميزة إستمدتها من هذا المنشأ الجغرافي والتي لا يوجد مثلها فى مكان آخر مما يعطى ضمان للمستهلك ويحقق ما يتمناه فى الحصول على منتج متميز ذو صفات فريدة ويمنع فى الوقوع فى التضليل مما يساعد بشكل كبير على تسويق المنتجات بالأسواق المحلية وايضاً يساعد على أن تمتد هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية .

٥- التنمية الاقتصادية :^٢

ونتيجة لكل ما تم استعراضه من أهمية المؤشرات الجغرافية فى الكثير من النواحي فنجد أن الحماية القوية وإنشاء نظام قوى للمؤشرات الجغرافية يعتبر أداة مهمة وذات كفاءة عالية وفعالة فى تحقيق التنمية الاقتصادية وتنعكس نتائجها بصورة إيجابية على الإقتصاد ككل ، فعلى سبيل المثال تعمل المؤشرات الجغرافية على تعزيز سمعة المنتج سواء فى الداخل أو الخارج مما يعطى المنتج قيمة مضافة ويخلق

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، المؤشرات الجغرافية: مقدمة، منشورات الويبو، ٢٠١٨، ص ١٦

² Wipo, the Economics of Intellectual Property: Suggestions for Further Research in Developing Countries and Countries with Economies in Transition, 2009, p110.

Available at:

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/economics/1012/wipo_pub_1012.pdf

فرص عمل ودخل مستقر فى المنطقة الجغرافية وتعميق العلاقات الإجتماعية بين المنتجين والمزارعين وكل أصحاب المصلحة مما يتبعه حرص سكان المنطقة الجغرافية على تنميتها وتطويرها بدلاً من اللجوء إلى هجرتها مما يعنى تطوير كامل للمنطقة الجغرافية وتحفيز الزراعة والحفاظ على الإرث الحضارى والثقافى و تعزيز السياحة البيئية فى هذه المنطقة الجغرافية .

المبحث الثانى: حماية المؤشرات الجغرافية

المطلب الأول : صور التعدى وطرق حماية المؤشرات الجغرافية
المطلب الثانى : الحماية القانونية طبقاً للقانون المصرى والإتفاقيات الدولية

وسيتم تقسيم المطلب الأول إلى فرعين :
الفرع الاول : صور التعدى على المؤشرات الجغرافية :

أولاً: جريمة تقليد المؤشرات الجغرافية :-

يعتبر التقليد أحد الوسائل التى تؤدى إلى تضليل الجمهور ويتم باتخاذ منتج مشابه للمنتج الأصلي بحيث يستعير منه العناصر الأساسية التى يتكون منها مما يحدث خلط ولبس في ذهن المستهلك ويتنافى مع المبادئ التى تقوم عليها المنافسة ، والتقليد فى الملكية الصناعية عموماً يعنى كل إعتداء من شأنه المساس بالحقوق الاستثنائية الناتجة عن حقوق الملكية الصناعية حيث يتم ذلك دون وجود تصريح أو ترخيص من صاحب الحق ولكى يتم اعتبار الفعل تقليد يستوجب الإدانة بدعوى التقليد فإنه يجب أن يكون الهدف منه تجارى بقصد تحقيق الربح وعلى ذلك لا يعتبر تقليداً الأعمال التى ترد على حقوق الملكية الصناعية بهدف الإستعمال الشخصى أو إجراء التجارب أو الدراسات العلمية ، ويكون التقليد إما عن طريق وضع تعبير مرادف أو قريب المعنى أو بإضافة عبارات مخالفة للحقيقة للتصويه ويكون التقليد فى الألقاب والتسميات والرموز والمنتجات التجارية والأسم التجارية وكل إشارة ترمى إلى إظهار ماهية البضاعة أو مصدرها، والتقليد فى المؤشرات الجغرافية يكون بإدخال تغييرات جزئية أو أساسية على المنتج على نحو يجعله مشابه أو مطابق لمؤشر جغرافى

أصلى مما ينعكس سلبيًا على جمهور المستهلكين حيث يؤدي ذلك إلي إحداث تضليل للجمهور .

ثانيًا : جريمة الغش في المؤشرات الجغرافية :-

ويقصد بها الترويج لسلعة ما مع الإدعاء بأن هذه السلعة تنتمي لمنشأ جغرافي معين ويكون ذلك مخالف للحقيقة ويكون ذلك بهدف التضليل مثل توزيع نشرات ، أو وضع ملصقات أو الاعلانات في إحدى وسائل الإعلام أو أى عمل آخر يخالف حقيقة السلعة وليس شرط أن يكون الشئ المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى مختلفة عن طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في الجودة ، ولا يشترط في القانون لاعتبار ذلك نوع من انواع الغش أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت¹ ، وجريمة الغش في المؤشرات الجغرافية يقصد بها الإدعاء بأن سلعة ما هي من منشأ جغرافي معين ويكون ذلك مخالف للحقيقة وذلك خير مثال على اعمال المنافسة غير المشروعة ، حيث إذا تم استغلال اسم مؤشر جغرافي أصلي بشكل مخالف للحقيقة على منتج آخر لا ينتمي إلي نفس المنشأ الجغرافي فبالتالي يكون ذلك المنتج لا يتمتع بنفس المواصفات والخصائص المميزة التي يتميز بها المنتج الذي يحمل إشارة المؤشر الجغرافي الأصلي مما ينتج عنه تضليل للمستهلك ولا يشترط التطابق بين السلعتين حتى يعتبر ذلك غش فيكفي وجود تشابه يؤدي إلي إحداث خلط ولبس لدى المستهلك عن المنشأ الجغرافي الأصلي للسلعة وايضًا لإثبات الغش والتضليل يجب إثبات سوء النية أو القصد التدليسي للغير .

ومن هذا المنطلق نص قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري علي

بعض القواعد الموضوعية لحماية المؤشرات الجغرافية :

حيث حظر المشرع المصري أى استخدام للمؤشر الجغرافي يؤدي الي تضليل الجمهور او الإعتقاد بأن سلعة معينة تنتمي لأصل جغرافي محدد ويكون ذلك مخالف للحقيقة كالتالى :

1 عبدالحמיד الشواربي ، جرائم الغش والتدليس ، الاسكندرية ، ١٩٩٢م ، منشأة المعارف ، ص١٥٢ .

- لا يجوز لأي شخص في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج سلعة ما أن يضع على المنتجات التي يتاجر فيها مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور أو توحى بأى شكل بأنها نشأت في هذه الجهة^١.
- لا يجوز استخدام أى وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحى بطريقة مضللة للجمهور بأنها نشأت في منطقة جغرافية ويكون ذلك مخالف للمنشأ الحقيقي لها^٢.
- لا يجوز لمُنتج سلعة في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاجها أن يضع مؤشر جغرافي على ما ينتجه من سلع شبيهة في مناطق أخرى ويكون ذلك من شأنه أن يضلل الجمهور بأن توحى بأنها منتجة في الجهة ذات الشهرة الخاصة^٣.
- أجاز المشرع المصري إطلاق أسماء جغرافية على بعض المنتجات إذا أصبحت هذه الاسماء تدل في الإصطلاح التجارى بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ الجغرافي له .
- " ومعنى ذلك أنه إذا استخدم المنتج عبارة مثل "الدمياطى" على منتج الجبن فإن ذلك لا يمثل مخالفة حيث أن هذه الاسماء تدل على جنس المنتج ذاته وليس مكان نشأته ولا يخل ذلك بمبدأ حماية المؤشر الجغرافي"^٤
- لا يجوز تسجيل العلامة التجارية التي تشتمل على مؤشر جغرافي إذا كان إستعمالها من شأنه أن يضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقي للسلعة^٥.
- أشترط لتسجيل علامة تجارية تشتمل على مؤشر جغرافي أن يكون إنتاج السلعة بصفة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل في المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة^٦ ، وقصد المشرع من ذلك حماية الجمهور من التضليل حتى لا يتحول طالب التسجيل لإنتاج السلعة في مكان آخر بخلاف بلد المنشأ .
- أجاز المشرع المصري تسجيل العلامة التجارية التي تشتمل على

١ المادة ١٠٥ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

٢ المادة ١٠٦ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

٣ المادة ١٠٧ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

٤ سميحة القليوبي ، الملكية الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٦٧٢

٥ المادة ١١٠ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

٦ المادة ١٠٩ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

مؤشر جغرافي إذا كانت هذه العلامة قد اكتسبت الحماية من خلال إستعمالها بحسن نية قبل تاريخ العمل بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية أو قبل منح المؤشر الجغرافي في بلد المنشأ وهذا الإستثناء لحماية حقوق حسني النية فيجوز تسجيل علامة تجارية تشتمل على مؤشر جغرافي داخل جمهورية مصرالعربية إذا قام شخص ما باستعمال علامة تجارية تشتمل على مؤشر جغرافي وكان هذا الاستعمال قبل صدور قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والعمل به أو قبل منح الحماية للمؤشر الجغرافي في بلد المنشأ .

الفرع الثاني : طرق حماية المؤشرات الجغرافية :

أولاً : حماية المؤشرات الجغرافية بواسطة تشريع خاص او الانظمة الفريدة

-: sui generis systems

ويتعلق النظام الخاص بالقواعد التي تهدف على وجه التحديد إلى حماية المؤشرات الجغرافية وتكون على شكل قواعد ومواد قانونية مستقلة خاصة لحماية المؤشرات الجغرافية وقد تكون قوانين تحكم المؤشرات الجغرافية بشكل عام ودون تحديد لنوع معين من السلع وقد تتعلق بنوع معين من السلع دون غيره وهي ما يطلق عليها قوانين المؤشرات الجغرافية الفردية فعلى سبيل المثال في بعض الدول يتم حماية المؤشرات الجغرافية المتعلقة بمنتجات الخمر بموجب قانون خاص بهذا النوع فقط كما هو الحال في المملكة المتحدة فيما يتعلق بلوائح ويسكي سكوتش Whisky Scotch¹ ، وفي مولدوفيا بشأن نبيذ غريكوفا Cricova²

¹لوائح رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠٠٩. متاحة على الرابط التالي

Available at :

<http://www.legislation.gov.uk/ukxi/2009/2890/regulation/3/made>

² بموجب القانون رقم ١٥ - ٣٢٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إعلان مجموعة مصانع نبيذ غريكوفا، كجزء من الارث الثقافي الوطني لجمهورية مولدوفا. والقانون رقم ١٦-١٩٩ لسنة ٢٠٠٥. وللمزيد من التفاصيل، راجع :

Protection of geographical indications in the Republic of Moldova,
Wipo,

Available at :

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/geoind/en/wipo_geo_sof_09/wipo_geo_sof_09_www_130130-main1.pdf

ثانياً : حماية المؤشرات الجغرافية عن طريق القوانين التي تركز على الممارسات التجارية :

يمكن حماية المؤشرات الجغرافية بموجب بعض القوانين التي تركز على الممارسات التجارية مثل القوانين المتعلقة بقمع المنافسة غير الشريفة أو القوانين المتعلقة بحماية المستهلك وهذه القوانين هي شكل من أشكال الحماية التي تحمي المؤشرات الجغرافية بشكل غير مباشر عن طريق حظر الاستخدام غير المصرح به للمؤشرات الجغرافية من قبل الغير بما في ذلك المعلومات المضللة أو الكاذبة المتعلقة بالصفات الرئيسية للمنتج مثل منشأ الجغرافى ، وترتكز هذه القوانين على تعزيز المنافسة والتجارة العادلة وكذلك توفير الحماية للمستهلكين والمنتجين من خلال حظر الممارسات التجارية غير المشروعة وضمن الممارسات التجارية العادلة أكثر من ضمان جودة المنتج ، ومع ذلك يمكن استخدام تلك القوانين كشكل من اشكال الحماية للمؤشرات الجغرافية وعلى الرغم من قدرة هذه القوانين علي توفير قدر معين من الحماية للمؤشرات الجغرافية إلا أنه من الناحية العملية تظل قدرة تلك القوانين محدودة فى مدي توفير حماية فعالة ضد إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية بالاضافة إلى اختلافها اختلاف كبير من دولة لأخرى .

ثالثاً : حماية المؤشرات الجغرافية بموجب قانون العلامات التجارية :

بعض البلدان تحمي المؤشرات الجغرافية بموجب قانون العلامات التجارية ، من خلال العلامات الجماعية اوعلامات التصديق كما هو الحال فى أستراليا والصين وكندا والولايات المتحدة الأمريكية... الخ.

- فيما يخص العلامات الجماعية :

يختلف تعريفها من بلد لآخر إلا أنها بشكل عام تتسم بطابع مشترك حيث

يمتلكها مجموعة وليس فرد ويحق لكل عضو من تلك المجموعة أن يستعمل العلامة الجماعية مصاحبه لأسمه وعلامته المسجلة وهي علامات رقابة الغرض منها بيان نوع المنتج أو البضاعة أو الخدمة وبيان مصدرها وفوق ذلك كله التأكد من جودة البضائع وأصل مصدرها ، ويمكن أن تكون علامة عادية أو صناعية تمتلكها مؤسسة أو هيئة فى شكل نقابة ، وفيما يخص علامة التصديق "وأحيانا يطلق عليها علامة الضمان":

الغرض منها هو التصديق على جودة منتج معين أو خدمة معينة ، وفى بعض الأنظمة القانونية يكون الإختلاف الرئيسي بين العلامات الجماعية وعلامات التصديق هو أن العلامة الجماعية لا تستخدم إلا من جانب أعضاء جمعية معينة ، أما علامات التصديق فيمكن أن يستخدمها أى شخص يمثل للمعايير التى يحددها صاحب العلامة.

وقد نص المشرع المصري فى المادة ١/٦٩ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أن " تستخدم العلامة التجارية الجماعية لتمييز منتج ينتجه مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى كيان معين ولو كان لا يملك بذاته منشأة صناعية أو تجارية " ، كما نصت المادة ١/٧٠ من ذات القانون على أنه " للوزير المختص تحقيقاً للمصلحة العامة أن يرخص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أعمال مراقبة المنتجات أو فحصها بتسجيل علامة تخصص للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص لتلك المنتجات وذلك فيما يتعلق بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة إنتاجها أو صفتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى تميزها" .

وتمنح حماية المؤشرات الجغرافية المسجلة باعتبارها علامات جماعية أو علامات تصديق بموجب القانون العام للعلامات التجارية ، وبعبارة أخرى تُمنح الحماية ضد استخدام إشارات مطابقة أو مشابهة لسلع مطابقة أو مشابهة من قبل الغير دون موافقة صاحب الإشارة إذا كان هذا الاستخدام سيؤدي إلى حدوث لبس محتمل^١.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، المؤشرات الجغرافية: مقدمة، منشورات الويبو، ٢٠١٨ ، ص ١
٢٩ ، (أمثلة لمؤشرات جغرافية محمية بموجب علامات جماعية أو علامات تصديق في بلدان منشأها

رابعاً : المخططات الادارية للحماية :

وبموجب مخطط إداري للحماية تتحكم السلطة المكلفة بإدارة ذلك المخطط فيما إذا كان المنتج الذي يطلب الحصول على إذن تسويق له يتوافق مع المتطلبات القانونية ذات الصلة بما في ذلك الإستخدام المسموح به لمؤشر جغرافي على ملصق المنتج فإذا لم يتم استيفاء متطلبات الموافقة فلن يتم منح موافقة التسويق له وبالتالي لا يمكن استخدام المؤشر الجغرافي على هذا المنتج .

خامساً : الجمع بين وسائل مختلفة للحماية :^١

ففي بعض الانظمة القانونية يمكن الجمع بين وسائل مختلفة للحماية ومن ثم يمكن حماية المؤشر الجغرافي بموجب نظام خاص باعتباره مثلاً تسمية منشأ وكذلك باعتباره علامة فردية أو علامة جماعية ، ويمكن استخدام العلامة لحماية شعار المنتج الذي قد يتضمن المؤشر الجغرافي ويتضمن شكلاً آخر إضافياً مثبت على المنتج ليوضح للمستهلكين أنه يمثل لمواصفات المنتج حسب تسمية المنشأ .

المطلب الثاني : حماية المؤشرات الجغرافية :

أولاً : الحماية المدنية للمؤشرات الجغرافية :

تتمتع المؤشرات الجغرافية بالحماية العامة شأنها في ذلك شأن باقي حقوق الملكية الصناعية وذلك من خلال رفع دعوى منافسة غير مشروعة على كل من اعتدي على المؤشر الجغرافي بأى شكل من الأشكال ويستوي في ذلك كون المؤشر الجغرافي مسجلاً أو غير مسجل

رمز بطاطس إيداهو للبطاطس التي تزرع في ولاية إيداهو، بالولايات المتحدة الأمريكية ، رمز بوير للشاي الغامق القادم من مقاطعة يونان بالصين).

المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، المؤشرات الجغرافية: مقدمة، منشورات الويبو، ٢٠١٨ ^١ ص ٣١
مثال : يعترف بالعلامة بارميجيانو ريجيانو كتسمية منشأ في إيطاليا والاتحاد الاوروبي وفي نفس الوقت، تحظى بالحماية كعلامة جماعية .

وبالإضافة إلى هذه الحماية العامة فإن غالبية القوانين الخاصة بالمؤشرات الجغرافية تنص على حق كل ذي شأن في رفع دعوى مدنية أمام المحكمة المختصة حال التعدي على المؤشر الجغرافي المسجل بأى صورة من صور التعدي والاستخدام غير المصرح به على السلع أو الخدمات المنصوص عليها والتي تشمل استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بأن السلعة المعنية نشأت فى منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقى وبأسلوب يضلل الجمهور بشأن المنشأ الجغرافى للسلعة، أو أى استخدام يشكل عملاً من أعمال المنافسة غير المشروعة وفقاً لحكم المادة ١٠ / ١ من اتفاقية باريس وذلك للمطالبة بأحد أمرين أو كليهما:

١ - وقف الاعتداء على المؤشر الجغرافي.

٢ - الحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن هذا التعدي والإنتهاك .

ثانياً : الحماية الجنائية للمؤشرات الجغرافية طبقاً للقانون المصرى :

أجاز المشرع المصرى لكل ذى مصلحة رفع دعوى أمام القضاء يطالب فيها بمنع استخدام المؤشر الجغرافي الذى لا يمثل جزء من علامة تجارية مسجلة إذا كان هذا الاستخدام سيؤدى إلي التضليل للجمهور بأى شكل عن المنشأ الحقيقى للسلعة .^١

وضع المشرع المصرى جزاءً جنائياً حيث نصت المادة ١١٤ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تتجاوز عشرة آلاف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر كلا من :

- كل من وضع على السلع التى يتجر بها فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج سلعة معينة مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى هذه الجهة.

- كل من استخدم أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بطريقة تضلل

المادة ١١٢ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ^١

الجمهور بأنها نشأت في منطقة جغرافية ذات شهرة خاصة على خلاف المنشأ الحقيقي لها. كل منتج سلعة في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاجها وضع مؤشراً جغرافياً على ما ينتجه من سلع شبيهه في مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحي بأنها منتجة في الجهة المشار إليها. ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه ، وكذلك يحق لكل ذى شأن إتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها بالمادة ١١٥ من ذات القانون ورفع الدعوي أمام المحكمة المختصة حماية لحقوقه وللقاضى أن يتخذ ما يراه مناسب حيال المنتجات المحجوزة فله الحكم ببيعها واستئزال ثمنها من التعويضات او الغرامات او التصرف فيها بأى شكل يراه مناسباً^١.

، وبعد استعراض حماية المؤشرات الجغرافية طبقاً للقانون المصرى ، يرى الباحث أنه من خلال دراسة وتحليل المواد القانونية الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية المدرجة في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ فإنه قد تم تخصيص بعض المواد للمؤشرات الجغرافية وايضاً تم النص على جزاءات مدنية وجنائية في بعض الحالات التى يثبت معها وجود تعدى على المؤشرات الجغرافية المحمية ولكن على الرغم من ذلك لم يتسم هذا التنظيم بالوضوح والاستقلال والتفصيل فلم يتضح هل المؤشرات الجغرافية تعامل كفرع مستقل من فروع الملكية الفكرية ام تعامل كفرع تابع للعلامات التجارية ولم تتسم المواد القانونية بالتفصيل فيما يخص إجراءات التسجيل وطريقة الحماية والرسوم وغيرها من الاجراءات الخاصة بتسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية ومن هنا يرى الباحث أهمية تعديل القانون بشأن المؤشرات الجغرافية وأن يتم إفراد باب مستقل لها يشتمل على مواد قانونية إضافية تحتوي على كافة الإجراءات الشكلية والموضوعية من اجل تعزيز مستوي الحماية للمؤشرات الجغرافية فى جمهورية مصر العربية وحماية منتجاتنا الوطنية الفريدة من نوعها

^١ سميحة القليوبي ، الملكية الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٦٧٤

من التعدي والانتهاك سواء فى الداخل او الخارج والاستفادة من المردود الإيجابي لمستوى الحماية القوى للمؤشرات الجغرافية مما ينعكس بالإيجاب على الإقتصاد المصرى ككل .

ثالثاً: حماية المؤشرات الجغرافية على المستوى الدولى " الاطار القانونى الدولى "

يتم حماية المؤشرات الجغرافية على المستوى الدولى من خلال المعاهدات الدولية متعددة الاطراف التى تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو " وسوف نستعرضها على النحو التالى :

اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ :

اتفاقية باريس هى أول معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن أحكاماً تتعلق ببيانات المنشأ الجغرافى ، وعلى الرغم من تنظيمها لبيان المصدر Appellations of origin و Indications of source وتسمية المنشأ وتسميتها و منحهما الحماية القانونية من كل ادعاء غير مطابق للحقيقة وأيضاً نصت على مصادرة البضائع التى تحمل بيانات مصدر أو تسميات منشأ خاطئة ، إلا أنها تجاهلت وضع تعريف محدد لهما ولم تفرض على الدول الاعضاء صراحةً توفير حماية لهما .

اتفاق مدريد الخاص بجمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع ١٨٩١ :

سنة وعدلت ، 1900 سنة بروكسل فى تنقيحها وتم 1883 سنة باريس اتفاقية أبرمت¹ بشأن 1950 لسنة 165 بموجب القانون رقم الاتفاقية هذه إلى مصر انضمت وقد . 1979 ، 1950 - 10 - 2 بتاريخ الملكية الصناعية بحماية الخاصة الدولية الاتفاقات على الموافقة الاتفاقية، حول التفصيل من ولمزيد 1974 لسنة 1580 رقم الجمهورية رئيس قرار وبموجب التالى الرابط الفكرية على للملكية العالمية المنظمة موقع يرجى الاطلاع على

<https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/paris/>

يوسع إتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة والمضللة نطاق الحماية المنصوص عليه في إتفاقية باريس لتشمل الحماية بيانات المصدر المضللة أيضاً وهي التي قد تكون خادعة وإن كانت لا تخالف الحقيقة ومثال على ذلك حين تكون هناك أسماء أماكن متجانسة في بلدين مختلفين ، لكن إسم مكان واحد فقط منهما هو المعروف بإنتاج سلعة معينة فإذا تم استخدام الإسم على سلع من مكان له إسم مماثل فإن بيان المصدر سيعتبر مضللاً لأنه قد يجعل الجمهور يعتقد بأن السلعة جاءت من مكان مختلف^٢، وتنص المادة 1 من الإتفاقية على أن " كل منتج يحمل بياناً غير مطابق للحقيقة ومضلل تذكر فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دولة من الدول التي تسرى عليها هذه المعاهدة أو جهة ما واقعة في إحداها على أنها دولة أو جهة المصدر، يحجز عند الإستيراد في كل من الدول المذكورة ويوقع الحجز أيضاً في الدولة التي وضع فيها بيان المصدر غير المطابق للحقيقة أو المضلل وفي الدولة التي أدخل فيها المنتج الذي يحمل هذا البيان" ، وايضا هذه المعاهدة لم تضع تعريف محدد لماهية بيانات المصدر المشمولة بالحماية .

إتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي

١٩٥٨^٣:

أنشأت نظاماً دولياً لتسجيل وحماية تسميات المنشأ وينص إتفاق لشبونة على حماية تسميات المنشأ بين الدول الاعضاء وقد جاءت هذه الإتفاقية

¹ سنة استوكهولم وفي ، 1911 سنة واشنطن في تنقيحه وتم 1891 سنة الإتفاق أبرم وقد سالف 1950 لسنة 165 القانون رقم بموجب الإتفاقية هذه مصر إلى انضمت وقد . 1967 وللمزيد من التفاصيل يرجى 1974 لسنة 1584 رقم رئيس الجمهورية قرار وبموجب الذكر الإطلاع علي موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية علي الرابط التالي :

<https://www.wipo.int/treaties/en/ip/madrid/index.html>

² المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، المؤشرات الجغرافية: مقدمة، منشورات الويبو، ٢٠١٨ ، ص ٢٤

³ نصوص على وللإطلاع . 1979 سبتمبر 28 في في تعديله ابرم في ٣١ أكتوبر ١٩٥٨، تم³ : يرجع الإطلاع علي الرابط التالي الإتفاق،

available at : <https://wipolex.wipo.int/ar/text/401904>

، في عام ٢٠١٨ بلغ عدد تسميات المنشأ المسجلة طبقاً لنظام لشبونة عدد ١٠١٢ تسمية منشأً بزيادة بنسبة ١,٢٪ عن عام ٢٠١٧

available at : Wipo, World Intellectual Property Indicators 2019, Op.Cit, p 181

استجابة للحاجة إلى نظام دولي ييسر حماية المؤشرات الجغرافية في دول عديدة بخلاف بلد المنشأ بإجراء واحد وبأقل قدر من الإجراءات الشكلية والنفقات وعرفت المادة الثانية من هذا الإتفاق كل من تسمية المنشأ وبلد المنشأ وهناك العديد من المبادئ العامة التي أوردتها هذه الإتفاقية والتي ترمى إلى تحقيق التوحيد الدولي ، وقد فشلت اتفاقية لشبونة في جذب الكثير من الدول ويرجع البعض ذلك الى أن الإنضمام يقتصر على تلك الدول التي تحمي تسميات المنشأ "في حد ذاتها" وهكذا تم إغلاق الباب أمام الدول التي تحمي هذا الشكل من الملكية الفكرية تحت قوانين العلامة التجارية أو المنافسة غير المشروعة أو قوانين حماية المستهلك ، كما لم تنص الإتفاقية على استثناء لتسميات المنشأ التي أصبحت بالفعل عامة في الدول الاعضاء ولم تنص أيضا على مدة محددة لحماية تسميات المنشأ المسجلة أى أن تسمية المنشأ المسجلة تظل مشمولة بالحماية طالما أنها معترف بها في بلد المنشأ.

٤- إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

التريبيس ١٩٩٤^١ :

ورد مصطلح المؤشرات الجغرافية لأول مرة بشكل صريح في هذه الإتفاقية كما أنها لم تنسخ أحكام الإتفاقيات الدولية التي سبق إبرامها في مختلف مجالات الملكية الفكرية ، بل شملت وطورت أحكام هذه الإتفاقيات وقد أحالت إتفاقية التريبيس إلى القواعد الموضوعية التي قررتها الإتفاقيات الدولية الرئيسية المبرمة من قبل في شأن حقوق الملكية الفكرية وألزمت الدول الأعضاء بمراعاة أحكامها ، وقد خصصت إتفاقية التريبيس قسم كامل لحماية المؤشرات الجغرافية وهو القسم الثالث بالمواد من ٢٢ الى ٢٤ وخصصت المادة ٢٣ لحماية إضافية للمؤشرات الجغرافية فيما يخص الخمور والمشروبات

1 التي الوثيقة الختامية تضمنتها دولية اتفاقية 28 عددها والبالغ الإتفاقيات أهم من الاتفاقية هذه تُعد¹ المغربية بالملكة مراكش اتفاقية إلى مصر انضمت ، وقد أوروغواي جولة مفاوضات نتائج عنها أسفرت المتضمنة الختامية الوثيقة التي تضمنتها والاتفاقيات العالمية التجارة منظمة بإنشاء 1994 / 4 / 15 بتاريخ لسنة 72 رقم الجمهورية رئيس قرار الأطراف بموجب متعددة التجارية للمفاوضات أوروغواي جولة نتائج 1995 .

الكحولية.¹**هـ وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية****: 2015**

تعتبر وثيقة جنيف تحديث وتعزيز لإتفاق لشبونة بشأن التسجيل الدولي لتسميات المنشأ ويمكن إستخدام وثيقة جنيف لحماية المؤشرات الجغرافية في دول أخرى غير بلد المنشأ ووسعت وثيقة جنيف نطاق الحماية ليشمل المؤشرات الجغرافية إلى جانب تسميات المنشأ وتوفر أيضا أكبر قدر من المرونة في كيفية تنفيذ مستوي الحماية المطلوب حسب نظام الحماية في قانون كل دولة وتتيح أيضا لبعض المنظمات الحكومية الدولية إمكانية الإنضمام إليها مما يعزز الطابع الشامل لنظام الحماية الدولي وهذه التحسينات كان الهدف الرئيسي منها تلافي العيوب الواردة في إتفاق لشبونة ومحاولة اجتذاب اكبر قدر من الاعضاء ويشكل إتفاق لشبونة مع وثيقة جنيف لإتفاق لشبونة معًا نظام لشبونة الذي يوفر حماية دولية فعالة وشاملة أكثر للمؤشرات الجغرافية.²

المبحث الثالث: التنمية الريفية المستدامة**مقدمة :**

تلعب الزراعة دورًا مهمًا في الإقتصاد من حيث خلق فرص العمل والحد من الفقر خاصة في الإقتصاد النامي ، وتظل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية ، كما أنها تقدم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة للمناطق الريفية ولذلك يجب أن تستند السياسات الحكومية للتنمية الريفية إلى تنفيذ برامج النمو المستدام للإنتاج الزراعي في المناطق الريفية وبخاصة النائية منها ، وتشهد الأسواق حالياً في جميع أنحاء العالم تطوير لمستوي المنتجات

¹ سميحة القليوبي ، الملكية الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٦٧٠ ، ايضا راجع مادة ٢٣ من ١ اتفاقية التريبيس

² للمزيد من التفاصيل ، راجع: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الاحكام والمزايا الرئيسية لوثيقة ٢ جنيف لاتفاق لشبونة ٢٠١٥، ٢٠١٨ ، ص ٣-٥ .

متاح على الرابط التالي :

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_lisbon_flyer.pdf

فأصبح يشار إلى المنتجات الزراعية والغذائية ليس فقط وفقاً للنكهة أو الخصائص الكيميائية الحيوية بل أصبح ينظر إلى القيمة المضافة للمنتجات بالأخص فيما يخص دلالاتها التسويقية والثقافية والمنشأ الجغرافي الذي يعبر عن سمات وخصائص مميزة ، ومن الأدوات القانونية الهامة التي تساهم في تحقيق ذلك " المؤشرات الجغرافية " وهو ما سوف يركز عليه بحثنا لاعتبارها وسيلة فعالة وذات كفاءة لتنفيذ برامج الزراعة المجتمعية والمستدامة والموجهة نحو الجودة اعتماداً على البيئة الاجتماعية والثقافية وبتكاليف إدارية وتنظيمية وتشغيلية معقولة معتمدة على العوامل الطبيعية والبيئية والطرق التقليدية في الإنتاج ومهارة العنصر البشري في المنطقة الجغرافية والذي بدوره يعمل على استقرار السكان في المجتمعات الريفية وبخاصة النائية منها وتحفيز الزراعة والتنمية الريفية حيث ترتبط الصفات والسمات المميزة للمنتجات المحمية كمؤشرات جغرافياً ثقافياً واجتماعياً وبيئياً بالمنطقة الجغرافية حيث نشأتها وهو شرط إلزامي لاعتبارها مؤشرات جغرافية وكثيراً ما يُنظر إلى المؤشرات الجغرافية على أنها أدوات قانونية للحماية أو على الأقل تعزيز الأساليب التقليدية وأنماط الحياة المتنوعة خاصة في البلدان النامية ، وجاء مصطلح " التنمية الريفية المستدامة " بهدف القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة ومن أجل تحقيق ذلك مطلوب استثمار كبير في تحسين البنية التحتية الريفية وإجراء البحوث الزراعية والخدمات الواسعة بشكل هادف¹.

- ماهية التنمية الريفية المستدامة ؟

أصبح مصطلح الإستدامة في الآونة الأخيرة مصطلح رئيسي في غالبية المجالات ولا يقتصر فقط على التنمية الريفية وهو مصطلح جديد نسبياً فيما يخص التنمية الريفية وهناك العديد من التعريفات للتنمية الريفية المستدامة فيمكن تعريفها على أنها التنمية التي تلبي احتياجات

¹ Giang Hoang 1 , Ha Thu Thi Le 2, Anh Hoang Nguyen 3 and Quyen Mai Thi Dao 2 .The Impact of Geographical Indications on Sustainable Rural Development: A Case Study of the Vietnamese Cao Phong Orange, Article Sustainability 2020 .

Available at: <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>

الجيل الحالى دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة و هذا هو التعريف الأكثر استخداماً للتنمية المستدامة أو أنها ليست مجرد استمرارية اقتصادية طويلة الأجل للمناطق الريفية بل إنها توازن دائم للنمو الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى وحماية البيئة داخل المناطق الجغرافية الريفية المحلية ويمكن تعريفها أيضاً على أنها التقدم المستقر للمناطق الريفية مع ضمان إستدامة واستمرار الموارد فى المستقبل او إنها التقدم المستمر للمناطق الريفية من خلال الإستفادة من الآفاق العالمية مع ضمان إستدامة الموارد فى المستقبل ومن الضروري وضع البرامج التنموية القادرة على التعامل مع السمات الرئيسية للإستدامة بما فى ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وأيضاً الجوانب المادية للبيئة وتعتبر الطريقة الأكثر كفاءة هي المشاركة المكثفة فى الأنشطة القائمة على الزراعة وكذلك زيادة الوعى بأهمية التنمية الريفية .

- العلاقة بين المؤشرات الجغرافية والتنمية الريفية المستدامة ؟

ومن خلال هذا البحث نسلط الضوء على العلاقة بين المؤشرات الجغرافية والتنمية الريفية المستدامة فنجد أنها علاقة وثيقة ومتداخلة فطبيعة المؤشرات الجغرافية تختلف عن أى فرع آخر من فروع الملكية الفكرية فى كونها مرتبطة إرتباط وثيق بالمنشأ الجغرافى للسلعة حيث ترجع السمات والخصائص المميزة لهذه السلعة بصورة اساسية إلى منشأها الجغرافى وتكتسب هذه الصفات المميزة من البيئة المحيطة والعوامل الطبيعية أو تستند إلى إبداع ومهارة العوامل البشرية وتظهر أهمية حماية المؤشرات الجغرافية فى القيمة المضافة التى تنعكس على المنتج من أثر تلك الحماية والتى يمكن أن تكون أهم محددات زيادة السعر السوقي للمنتج وأيضاً من أهم عوامل الترويج وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات التقليدية ليس فقط فى نطاقها الجغرافى فقط بل تمتد إلى الاسواق العالمية فعندما يشتري المستهلك منتج مؤشر جغرافى فإن جزء من السعر الذى يدفعه يعكس صفات ومميزات فريدة وطريقة إنتاج معينة فهو منتج ذو قيمة مضافة يرتبط بجغرافية وثقافة المكان الذى يتم إنتاجه فيه (أى العوامل الطبيعية والبشرية) وبالتالي فهى تستند إلى أكثر من مجرد معايير مادية ، وبالتالي من المرجح أن يتسع مكانها فى السوق وأن يكون إنتاجها

مستدامًا .

، وحماية المؤشرات الجغرافية يضمن تحقيق الإستفادة القصوى فى المناطق الريفية وبخاصة النائية أو المهمشة منها وحماية المنتجات الوطنية من التعدي والإنتهاك ووضع أنظمة رقابية على هذه المنتجات لضمان الثبات على نفس مستوى جودة المنتج لاستمرار الحماية بالإضافة الى الفوائد التى تعود على سكان المناطق الريفية من خلال حماية المؤشرات الجغرافية من حيث تحفيز الزراعة فى المنطقة الجغرافية وضمان فرص عمل ودخل ثابت ومستقر للسكان وتعميق روح التعاون والعلاقات الإجتماعية وحماية ممارسات الإنتاج التقليدية والمعرفة البيئية المتعلقة بالطرق التقليدية الزراعية والخاصة بأنواع معينة من النباتات والتي تنمو فى مناطق معينة لأن هذه الممارسات والمعرفة يجب أن تتم بشكل معين وبالتالي حماية الإرث الحضارى والثقافى ورفع قيمة المنطقة الجغرافية بشكل متكامل .

، ومن هنا نجد أن حماية المؤشرات الجغرافية تتفق إتفاقًا مباشرًا مع تعزيز التنمية الريفية المستدامة حيث إن :

- طبيعة المنتجات ذات الصفات الفريدة تضمن الحصول على أسعار مرتفعة للمنتج .
- ضمان الجودة وزيادة ثقة المستهلكين فى السلامة الصحية للمنتج من خلال الحصول على منتجات ذات خصائص وطبيعة مميزة تلبى احتياجاتهم مما يحقق التوازن والإكتفاء الذاتى والحفاظ على الثروات الطبيعية فى المناطق الريفية والذي يعود بالنفع على الإقتصاد الريفى .
- الحماية القوية للمؤشر الجغرافى تمثل أداة ترويج وتسويق جيد للمنتجات التقليدية فى المنطقة الريفية مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية .
- جلب قيمة مضافة إلى المنطقة الريفية التى ينتمى إليها المؤشر الجغرافى .
- تحسين عملية إعادة توزيع القيمة المضافة على الجهات الفاعلة (منتجين ومجهزين وغيرهم) فى جميع مراحل سلسلة الإنتاج .
- تنشيط الزراعة وزيادة الإنتاج وتحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب فى الأسواق .
- الإحتفاظ بسكان الريف وبخاصة فى المناطق الريفية الأقل حظًا

- أوالنائية ومنع ظاهرة الهجرة الريفية وذلك من خلال خلق فرص عمل محلية تحسن من دخل المزارعين .
- زيادة وعى السوق ومنع إساءة استخدام إسم المنتج .
- الحفاظ على المناظر الطبيعية والمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي .

- النتائج والتوصيات :

من النتائج التي تم التوصل اليها أنه ليس من السهل إنشاء نظام كامل للمؤشرات الجغرافية حيث أن التكاليف باهظة فغالبًا ما يُقاس النجاح على نطاق واسع ويتطلب التزامًا مستدامًا ليس فقط للهياكل القانونية والتنظيمية والمؤسسية ولكن أيضًا للتكاليف التشغيلية المستمرة مثل التسويق والإنفاذ القانوني وبدون التخطيط والإدارة المناسبين يمكن للبلدان النامية أن تبدد الموارد المستثمرة وإنشاء مؤشرات جغرافية سيئة الاختيار كالتي يفنقر ناتجها إلى خصائص فريدة من نوعها ، وبالتالي عندما يتم تنظيم المؤشرات الجغرافية بشكل ضعيف أو غير جيد يمكن أن تكون ضارة بالمجتمعات والتقاليد والبيئة و يمكن أن تكون أداة فعالة وقوية عند إدارتها بشكل مناسب¹.

ويرى الباحث أن جمهورية مصر العربية تمتلك العديد من الثروات الطبيعية

¹ Daniele Giovannucci - Tim Josling - William Kerr - Bernard O'Connor - May T. Yeung ,(2009, January), Guide to Geographical Indications – Linking Products and Their Origins, International Trade Centre ,page (21) available at :<https://www.researchgate.net/publication/260001725>

التي تستحق الحماية كمؤشرات جغرافية وبالرغم من حداثة الموضوع بالنسبة لجمهورية مصر العربية إلا أنه قد تم البدء في أخذ خطوات بناءه في مجال حماية المؤشرات الجغرافية بتسجيل أول ثلاث مؤشرات جغرافية وهي " زيت الزيتون والتين والعنب الخاصة بمحافظة مطروح " ولكننا ما زلنا نواجه بعض الصعوبات بسبب ضعف مستوى الحماية وعدم وجود أحكام تفصيلية بشأن إجراءات تسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية ولكن نتطلع في المستقبل القريب إلى إضافة مواد تفصيلية تعزز مستوى الحماية وإنشاء نظام قوى ومتكامل لحماية المؤشرات الجغرافية في جمهورية مصر العربية لحماية ثرواتنا الطبيعية من التعدي والانتهاك سواء في الداخل أو الخارج وتحقيق التنمية الاقتصادية .

- التوصيات :

يرى الباحث أن هناك مجموعة من التوصيات يمكن الاستعانة بها كخطوة للوصول إلى نظام متكامل لتسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية مثل :

- ضرورة تعديل القانون بشأن حماية المؤشرات الجغرافية وإضافة مواد تفصيلية تعزز الحماية وإفراد باب مستقل خاص بالمؤشرات الجغرافية يتضمن كافة إجراءاتها الشكلية والموضوعية .
- إختيار شكل الحماية الأنسب للمؤشر الجغرافي حتى تحظى الثروات الطبيعية في جمهورية مصر العربية بأكبر قدر من الحماية داخلياً وخارجياً وحتى لا تكون عرضة للانتهاك والتعدي .
- إنشاء برامج توعية متكاملة بأهمية تسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية .
- وضع مجموعة من اللوائح والمعايير التي تساعد على اختيار المنتجات المستحقة للحماية كمؤشرات جغرافية .
- تجميع وحصر لأهم المنتجات التي تستحق الحماية كمؤشرات جغرافية على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية .
- تكوين جمعيات تضم المزارعين والمنتجين في المناطق الجغرافية التي تتمتع بمنتجات وطنية تستحق الحماية كمؤشرات جغرافية وتدريبهم على أسس وأساليب الإنتاج للحفاظ على هذه الثروات الطبيعية .

- إنشاء أنظمة رقابية لتتبع تنفيذ المعايير بعد تسجيل المؤشر الجغرافي وضمان استمرار الجودة والحفاظ على السمات والخصائص المميزة .
- إنشاء أنظمة تسويقية جيدة للترويج للمنتجات والإستفادة من القيمة الإضافية بعد تسجيلها كمؤشر جغرافي .
- تعزيز الدور المؤثر للجمعيات فى القطاع الزراعى ووضع برامج تدريبية وتوعوية وزيادة فرص المناقشات بين مختلف أصحاب المصلحة مما يمهد الطريق لمزيد من التعاون بين الأطراف .
- إقامة مهرجانات ومعارض سنوية توضح للمستهلك المنتجات الزراعية ذات الخصائص والمميزات الفريدة على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية مع توضيح منشأها الجغرافى والطريقة التقليدية لصنعها وتحضيرها من أجل التسويق لهذه المنتجات ورفع مستوى حمايتها من التحدى والانتهاكات .
- تدريس مادة الملكية الفكرية فى مختلف المراحل التعليمية لإنشاء جيل واعي ومثقف بأهمية الملكية الفكرية .
- تشجيع الباحثين و دعم البحوث والدراسات العلمية فى مجال الملكية الفكرية .

وبهذا اكون قد أنهيت بحثى عن أهمية المؤشرات الجغرافية فى تعزيز التنمية الريفية المستدامة وأتمنى من الله أن أكون قد وفقت فى تغطية أهم النقاط والتساؤلات التى تدور حول ماهية المؤشرات الجغرافية وماهية التنمية الريفية المستدامة والعلاقة الوثيقة بينهم وأهمية المؤشرات الجغرافية بشكل عام وبشكل خاص كأداة قانونية فعالة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والقضاء على ظاهرة التصحر والهجرة الريفية والتوصل إلى بعض النتائج واقتراح بعض التوصيات التى أتمنى أن تكون خطوة نحو التوصل لنظام متكامل وقوي لتسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية داخل جمهورية مصر العربية .

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- سميحة القليوبي ، الملكية الصناعية ، الطبعة العاشرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٦ .
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، المؤشرات الجغرافية مقدمة ، منشورات الويبو، ٢٠١٨ .
- عبدالحميد الشواربي ، جرائم الغش والتدليس ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر، ١٩٩٢ .

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

Ž. Maleš, Gj. Miškovič, M. Bojič, I. Ÿurak: Arganovo ulje, Farmaceutski glasnik 74, January 2018, Article in Farmaceutski Glasnik .

available at : <https://www.researchgate.net/publication/330481390>

www.inao.gouv.fr & www.roquefort.fr

WWW.FHS.CH

WIPO, Geographical Indications and the Territoriality Principle, 2002, 1 Available at: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/sct/en/sct_9/sct_9_5.pdf

Daniele Giovannucci - Tim Josling - William Kerr - Bernard O'Connor - May T. Yeung ,(2009, January), Guide to Geographical Indications – Linking Products and Their Origins, International Trade Centre , (P2)

Available at : <https://www.researchgate.net/publication/260001725>

1Case 12–74 Commission of the European Communities v the Federal Republic of Germany, European Court Reports 1975 - 00181– Sekt, para. 7.

Available at: <https://eur-lex.europa.eu/legal>

Wipo, the Economics of Intellectual Property: Suggestions for Further Research in Developing Countries and Countries with Economies in Transition, 2009, p110.

Available at:

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/economics/1012/wipo_pub_1012.pdf

<http://www.legislation.gov.uk/uksi/2009/2890/regulation/3/made>

Protection of geographical indications in the Republic of Moldova,
Wipo,
available at :

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/geoind/en/wipo_geo_sof_09/wipo_geo_sof_09_www_130130-main1.pdf

Giang Hoang 1 , Ha Thu Thi Le 2, Anh Hoang Nguyen 3 and Quyen Mai Thi Dao 2 ,The Impact of Geographical Indications on Sustainable Rural Development: A Case Study of the Vietnamese Cao Phong Orange, Article Sustainability 2020 .
available at: <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>

ثالثا : القوانين :

- القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر في ٢ يونيه ٢٠٠٢ .

رابعا : الاتفاقيات الدولية :

- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ .
- إتفاق مدريد الخاص بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع ١٨٩١ .
- إتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي ١٩٥٨ .
- إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الترييس ١٩٩٤ .
- وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية ٢٠١٥ .